الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

الملتقى الدولي الثالث تحت عنوان:

تطوير المنهج التكاملي في البحث الفقهي المعاصر والعلوم القانونية والاقتصادية

عنوان المداخلة:

دور الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي بمخرجات الفقه الإسلامي

دراسة حالة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

من إعداد:

صالحي محمد خير الدين
طالب دكتوراه

الدكتور: براني عبد الناصر
أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية: **2019/2018**

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

تناولت هذه المداخلة مساهمة الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في إعمال مخرجات الفقه الإسلامي ومستجداته في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال التعريف بهذه الهيئات وأهدافها ومساهماتها في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي، ومن ثم التعريف بشكل تفصيلي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودور مخرجاتها الفقهية في تطور الدراسات التطبيقية والأبحاث التحليلية المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي.

Abstract:

This study dealt with the contribution of the Islamic financial industry supporting organizations, in the Implementation of Islamic fiqh's outputs in the development of Islamic economics research, by defining these organizations and their objectives and contributions to the development of research in Islamic economics, Moreover this study will define in detail the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, and the role of its fiqh outputs, in developing the applied studies and analytical researches of Islamic economics

المقدمة:

سوف نتناول في هذه المداخلة مساهمة مؤسسات البنية التحتية والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية لإعمال مخرجات الفقه الإسلامي ومستجداته في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي بمختلف اختصاصاته.

تساهم تلك المؤسسات بدور هام يساعد على إقامة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية ويترافق معها، ويرشد مسيرتها التطبيقية من خلال الالتزام بالضوابط الفقهية والمعايير الشرعية، والمساهمة القبلية البعدية في تطور الفقه الإسلامي والأبحاث والدراسات في الاقتصاد الاسلامى المبنية على مستجدات المخرجات الفقهية.

إشكالية البحث:

يمكن صياغة إشكالية هذا البحث ضمن السؤال التالي:

ما هو دور الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي ؟ وما هو دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعمال مخرجات الفقه الإسلامي في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي ؟

فرضية البحث:

يرتكز هذا البحث على الفرضية الأساسية التالية:

تساهم الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

ويمكن إضافة الفرضية الجزئية التالية:

تساهم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعمال مخرجات الفقه الإسلامي في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لإبراز أهمية ودور مؤسسات البنية التحتية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، وتبيان خصوصياتها في إعمال الضوابط الفقهية والمعايير الشرعية في مجالاتها الوظيفية المتخصصة.

أهداف البحث:

- التعريف بأهم المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية وأهدافها.

- إبراز المساهمات المختلفة للمؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية سواء في إعمال مبادئ الفقه الإسلامي والضوابط الشرعية، أو في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

- التعريف بشكل تفصيلي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأهدافها ومساهماتها في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

أقسام البحث:

سوف تتم الإجابة على ذلك السؤال المركب للإشكالية في جانبه النظري والتطبيقي من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: دور الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي بمخرجات الفقه الإسلامي.

المحور الثاني: دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعمال مخرجات الفقه ومستجداته في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي بمخرجات الفقه الإسلامي.

المحور الأول: دور الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي بمخرجات الفقه الإسلامي

تضم البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية مجموعة من المؤسسات الداعمة والمرافقة ومن أهمها نذكر:

- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية.**
- **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.**
- **الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف**
- **المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة**
- **السوق المالية الإسلامية الدولية**
- **مجمع الفقه الإسلامي الدولي**
- **المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم**
- **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

وسوف نتناول الهيئات السبعة الأولى في الفروع الموالية، وسنخصص المحور الثاني لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الفرع الأول: مجلس الخدمات المالية الإسلامية Islamic Financial Services Board (IFSB)

يمكن التعريف بمجلس الخدمات المالية الإسلامية ضمن العناصر التالية:

- تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- مساهمات مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

أولا: تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية

يعود تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى تاريخ 03 نوفمبر 2002 وباشر المجلس أعماله بتاريخ 10 مارس 2003، ويقع مقره في كوالالمبور ماليزيا، ويعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة دولية متخصصة في إعداد المعايير والمبادئ الإرشادية المتعلقة بمختلف جوانب الصناعة المالية الإسلامية، لفائدة الهيئات الإشرافية والتنظيمية والمؤسسات المالية الإسلامية المختلفة، التي تضم قطاعات الصيرفة الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلي.

يضم المجلس في عضويته مؤسسات دولية وإقليمية ووطنية، وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية حتى أكتوبر 2018، 176 عضوا، يمثلون 75 سلطة تنظيمية وإشرافية، و 8 منظمات حكومية دولية، و 93 منظمة فاعلة في السوق، يعملون في 57 دولة.[1]

ثانيا: أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية

يمكن إبراز أهم أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية في النقاط التالية:[2]

1- العمل على تطوير وتعزيز متانة واستقرار الصناعة المالية الإسلامية، من خلال العمل على إصدار وتطوير معايير ومبادئ إرشادية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2- التواصل والتعاون مع الهيئات الدولية المختلفة، ومنظمات الدول الأعضاء في المجلس، وتشجيع التعاون بينها على تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

3- تقديم الدعم والتوجيه حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة للمؤسسات المالية الإسلامية.

4- إعداد الأبحاث والدراسات والتقارير المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية.

5- المساهمة في تكوين وتدريب وتنمية الموارد البشرية.

6- تأسيس قاعدة بيانات للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

[1] موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، www.ifsb.org ، تاريخ الإطلاع: 2018/11/14.
[2] نفس المرجع السابق

ثالثا: مساهمات مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي

ساهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار المعايير الإرشادية المتوافقة مع مبادئ الشريعة، والتي بلغ عددها 19 معيارا إلى غاية سنة 2017، وتتناول هذه المعايير الضوابط الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى إدارة المخاطر، والجوانب الرقابية والإشرافية لمختلف مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، من مصارف إسلامية وصناديق استثمار إسلامية، وشركات تأمين تكافلي وشركات إعادة التكافل.

كما ساهم بالدراسات والتقارير المتعلقة بقضايا الصناعة المالية الإسلامية، ومن أهمها التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الإصدارات المشتركة بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئات دولية كبري، نذكر منها: الكتاب المشترك بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية والبنك الدولي المتعلق بصناعة التأمين التكافلي، والصادر سنة 2017، والكتاب المشترك بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية بماليزيا، المتعلق بتحقيق التوازن بين متطلبات الشريعة وسلامة النظام المالي الإسلامي، والصادر سنة 2017.

وهذه المساهمات تشكل المدخلات الأساسية للبحث والتحليل الاقتصادي الإسلامي، الذي يؤدي إلي تطور دراساته النظرية والتطبيقية.

الفرع الثاني: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية General Council for Islamic Banks and Institutions (CIBAFI)

سيتم التعريف بالمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال العناصر التالية:

- تأسيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- أهداف المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- مساهمات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

أولا: تأسيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

تأسس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية سنة 2001، ويقع مقره في مملكة البحرين، ويعتبر المجلس منظمة دولية، يضم في عضويته 120 مؤسسة مالية، تعمل في 32 دولة، ويهدف المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.[1]

ثانيا: أهداف المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

يمكن إبراز أهم أهداف المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ضمن النقاط التالية: [2]

1- دعم وتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

2- دعم السياسات والنظم الرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية.

3- دعم التطوير المهني وتنمية الموارد البشرية لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

4- تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين نختلف المتعاملين والمهتمين بالصناعة المالية الإسلامية.

5- دعم البحوث والمنشورات المتعلقة بصناعة الخدامات المالية الإسلامية.

ثالثا: مساهمات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي

1- إصدار معايير ومبادئ إرشادية تنظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية.

2- إصدار القانون النموذجي للعمل المصرفي الإسلامي الذي تناول مختلف أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية وجوانبها الرقابية والتنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى علاقة المصرف الإسلامي بالبنك المركزي، وتناول أيضا جوانب التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي.[3]

---

[1] موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، www.cibafi.org، تاريخ الإطلاع 2018/11/14

[2] نفس المرجع السابق، تاريخ الإطلاع 2018/11/14

[3] المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، القانون النموذجي للعمل المصرفي الإسلامي، على موقع المجلس www.cibafi.org، تاريخ الإطلاع: 2018/11/14.

3- منشور المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مع مجموعة البنك الدولي المتعلق بممارسات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية، الصادر سنة 2017.

4- المساهمة في التكوين المتخصص ومنح الشهادات المهنية والبرامج التدريبية المعتمدة من قبل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وعددها 16 شهادة، نذكر منها:[1]

أ- شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد؛

ب- شهادة المدير المصرفي الإسلامي المعتمد؛

ج- شهادة الاختصاصي الإسلامي في التدقيق الشرعي؛

د- الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية؛

هـ- الدبلوم المهني في المحاسبة المصرفية؛

و- الدبلوم المهني في التأمين التكافلي؛

ز-الدبلوم المهني المتقدم في المالية الإسلامية.

الفرع الثالث: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف The Islamic International Rating Agency (IIRA)

يمكن التعريف بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ضمن العناصر التالية:

- تأسيس الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
- أهداف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
- مساهمات الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي

أولا: تأسيس الوكالة الإسلامية للتصنيف

تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف سنة 2000، ومقرها مملكة البحرين، شاركت في تأسيسها مجموعة من المصارف الإسلامية ومؤسسات التصنيف الائتماني.

[1] موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع: 2018/11/14.

ثانيا: أهداف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:

يمكن إبراز أهم أهداف الوكالة الإسلامية للتصنيف ضمن العناصر التالية: [1]

1- تصنيف المؤسسات المصرفية والمالية العامة والخاصة.

2- تقديم خدمات التصنيف للمؤسسات المالية الإسلامية.

3- تطوير النشاط المصرفي الإسلامي، وتعزيز قبول منتجاته على المستوى العالمي.

4- تعزيز البنية الأساسية للسوق المالية الإسلامية، وتمكينها من تقدير حجم المخاطر التي تواجهها.

5- المساهمة في تعزيز وتطوير سوق رأس المال الإسلامية الدولية، والأدوات المالية الإسلامية.

6- إجراء تقييم مستقل عن مدى اتفاق الأدوات المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

7- توفير تقويم مستقل عن منتجات القطاع المالي والمصرفي الإسلامي.

ثالثا: مساهمات الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي

توفر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف مجوعة من التصنيفات للأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية منها:

- **التصنيفات السيادية والائتمانية،**
- **تصنيف الصكوك،**
- **التصنيف المالي للمصارف الإسلامية ومؤسسات التكافل،**
- **تصنيف الجودة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية،**

وقد قامت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في 12 نوفمبر 2018 بمنح تصنيف ائتماني وشرعي لبنك البركة الجزائري (الملحق رقم 01).

وتأخذ الوكالة بعين الاعتبار مستويات الامتثال لمبادئ الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي (**الملحق رقم** 02).

[1] موقع الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، www.iirating.com، تاريخ الإطلاع: 2018/11/14

الفرع الرابع: المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة

The International Islamic Management Corporation (IILM)

يمكن التعريف بالمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة ضمن العناصر التالية:

- تأسيس المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة.
- أهداف المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة.
- مساهمات المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

أولا: تأسيس المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة

المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة هي منظمة عالمية تأسست بتاريخ 25 أكتوبر 2010، من قبل مجموعة من البنوك المركزية والسلطات النقدية، بهدف إصدار أدوات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بغية تسهيل عملية إدارة السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية.[1]

ثانيا: أهداف المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة:

تسعى المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة إلي تحقيق الأهداف التالية: [2]

1- تعزيز الاستقرار المالي.

2- إصدار أدوات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

3- إدارة سيولة المؤسسات المالية الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية.

4- تعزيز التعاون الدولي لبناء بنية تحتية قوية لإدارة السيولة على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ثالثا: مساهمات المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي

تقوم المؤسسة بإصدار صكوك قصيرة الأجل تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية بهدف توفير السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية، تتراوح قيمتها بين 2 إلى 3 مليار دولار سنويا، وقد بلغت قيمتها 2,06 مليار دولار في سبتمبر 2018. (الملحق رقم 03)

---

[1] موقع المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة، www.iilm.com، تاريخ الإطلاع: 2018/11/17

[2] نفس المرجع السابق.

تساهم مخرجاتها المرتكزة على المعايير الشرعية في تطور الدراسات والأبحاث في الاقتصاد الإسلامي المتعلقة بمساهمة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي ، والدارسات المتعلقة بأدوات السيولة القائمة علي مبادئ نظام المشاركة اللازمة لتلبية احتياجات المؤسسات المالية ، والأبحاث المتعلقة بالصكوك القصيرة الأجل.

الفرع الخامس: السوق المالية الإسلامية الدولية International Islamic Financial Market (IIFM)

يمكن التعريف بالسوق المالية الإسلامية الدولية من خلال العناصر التالية:

- تأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية.
- أهداف السوق المالية الإسلامية الدولية.
- مساهمات السوق المالية الإسلامية الدولية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

أولا: تأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية:

تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية سنة 2002، بمملكة البحرين، بفضل الجهود الجماعية للبنك الإسلامي للتنمية، ومصرف البحرين المركزي، ومصرف السودان المركزي، ومصرف اندونيسيا، ومصرف نيجارا الماليزي، وغيرها من الهيئات.[1]

ثانيا: أهداف السوق المالية الإسلامية الدولية:

يمكن إبراز أهم أهداف السوق المالية الإسلامية الدولية فيما يلي: [2]

1- تعزيز التعاون بين السلطات الإشرافية المنظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية.

2- توحيد المقاييس العالمية لأسواقٍ رأس المال والنقد الإسلامي.

3- إدارة السيولة للمؤسسات والأسواق المالية الإسلامية.

4- إعداد الأبحاث والدراسات والتقارير المتعلقة بالصكوك.

[1] موقع السوق المالية الإسلامية الدولية، www.iifm.net، تاريخ الإطلاع: 2018/11/17
[2] نفس المرجع السابق.

5- تعزيز شفافية وكفاءة الأسواق المالية الإسلامية.

6- تقوية الوعي بالصناعة المالية الإسلامية من خلال تنظيم الندوات والملتقيات المتخصصة، ونشر الأبحاث والتقارير المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية.

7- تطوير العقود المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ثالثا: مساهمات السوق المالية الإسلامية الدولية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي

1- التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدولية حول الصكوك، أخر تقرير صدر بتاريخ أفريل 2018، ويتناول التقرير إصدارات وأداء وتطور سوق الصكوك المحلي والعالمي، ويهدف لمساعدة المؤسسات المالية الإسلامية في أخذ نظرة شاملة على سوق الصكوك، ويتناول التقرير أيضا الأحكام والضوابط الشرعية لإصدار الصكوك وتداولها. [1]

2- معايير السوق المالية الإسلامية الدولية ويبلغ عددها 10 معايير، ويتم إصدارها بغرض تسهيل إجراء المعاملات والصيغ التمويلية المتفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية.

تساهم مخرجاتها المرتكزة على المعايير الشرعية في تطور الأبحاث في الاقتصاد الإسلامي بإدارة السيولة ، وتطوير آليات التنسيق و الإشراف والرقابة في الأسواق المالية الإسلامية، والدراسات الخاصة بتوحيد المقاييس بالأسواق النقدية والمالية الإسلامية وتعزيز الشفافية في تعاملاتها.

الفرع السادس: مجمع الفقه الإسلامي الدولي International Islamic Fiqh Academy

يمكن التعريف بمجمع الفقه الإسلامي الدولي من خلال العناصر التالية:

- تأسيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

- أهداف مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

[1] IIFM, International Islamic Financial Mareket, Sukuk Report, A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market, April 2018, p12 (XIII)

– مساهمات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

أولا: تأسيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي

تأسس مجمع الفقه الإسلامي الدولي سنة 1981، ويقع مقره بجدة المملكة العربية السعودية، وتتكون عضويته من الفقهاء والعلماء والمفكرين المختصين في المجالات الفقهية والعلمية والاقتصادية. وهو من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

ثانيا: أهداف مجمع الفقه الإسلامي الدولي

تتعدد أهداف مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومنها نذكر[1]:

1– إبداء الرأي الشرعي في الموضوعات التي تتصل بالواقع، بما ييسر الإفادة منه في تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2– اعتبار المجمع مرجعية إسلامية فقهية عامة من خلال الاستجابة المباشرة لدواعي إبداء الرأي الفقهي في مستجدات الحياة، وفي التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية.

3– توضيح حقيقة الموقف الشرعي من القضايا العامة.

4– العمل على تجديد الفقه الإسلامي بتنميته من داخله، وتطويره من خلال ضوابط الاستنباط وأصول الفقه، والاعتماد على الأدلة والقواعد الشرعية والعمل بمقاصد الشريعة.

ثالثا: مساهمات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي

1– دراسة المجمع للكثير من القضايا المتعلقة بمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، وإصدار مجموعة هامة من القرارات المجمعية الفقهية التي توجه وتضبط وترشد وتدعم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وتجد الحلول المناسبة لقضاياها المستجدة لتتفاعل مع مستجدات الحياة في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها.

2– تنظيم ندوات ومؤتمرات علمية تعالج قضايا الصناعة المالية الإسلامية ونشر الوعي بها.

[1] موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي، www.iifa-aifi.org، تاريخ الإطلاع: 2018/11/16

3- إصدار قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي وإتاحتها للباحثين على مستوى الجوانب الاقتصادية والفقهية.

ساهمت مخرجات المجمع ممثلة في قراراته المجمعية الهامة المتعلقة بقضايا الصناعة المالية الإسلامية ومستجداتها، في تطور الدراسات والأبحاث في الاقتصاد الإسلامي التي تبني تحاليلها على تلك القرارات.

الفرع السابع: المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم. The International Islamic Centre for Reconciliation and Arbitration (IICRA)

يمكن التعريف بالمركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم من خلال العناصر التالية:

- تأسيس المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم.

- أهداف المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم.

- مساهمات المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

أولا: تأسيس المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم

المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم هو مؤسسة دولية مستقلة غير تجارية أسس سنة 1997، ومقره دولة الإمارات، شارك في تأسيسه البنك الاسلامى للتنمية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، و هو متخصص في فض المنازعات المالية والتجارية بين المؤسسات المالية الإسلامية، وتقديم الخدمات القانونية لها.[1]

ثانيا: أهداف المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم

يمكن إبراز أهم أهداف المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم ضمن النقاط التالية: [2]

1- تلبية حاجة الصناعة المالية الإسلامية لفض نزاعاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية

2- الاستجابة لخصائص الخدمات المالية الإسلامية من حيث تنوع المنتجات والعقود

[1] الدكتور صالحي صالح، أساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، الدار الجزائرية، ط1، الجزائر 2018، ص 60/59

[2] موقع المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، www.iicra.com، تاريخ الإطلاع: 2018/11/17

ثالثا: مساهمات المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي

يقدم المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم شهادات مهنية ودورات تدريبية، نذكر منها[1]:

1- شهادة المحكم التجاري الدولي المعتمد في الصناعة المالية الإسلامية

2- الخبير الدولي في التحكيم المالي الإسلامي.

3- المحكم الدولي في المنتجات الإسلامية.

وتسام مخرجاته فى تطوير الدراسات والأبحاث في الاقتصاد الإسلامي والمتعلقة بموائمة أسس وتطبيقات المؤسسات المالية الإسلامية مع المعايير الدولية، فيما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية لتمكينها من القيام بأعمالها فى مختلف دول العالم وتطوير إمكانياتها في تسوية منازعاتها بالطرق القانونية الملائمة.

و في الأخير يمكننا توضيح الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في الشكل التالي:

[1] نفس المرجع السابق، تاريخ الإطلاع: 2018/11/18.

الشكل رقم 01: الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحث

المحور الثاني: دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعمال مخرجات الفقه ومستجداته في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي

سنتناول دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعمال مخرجات الفقه ومستجداته في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي، من خلال التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإبراز أهم أهدافها وهيكلها التنظيمي، ومن ثم استعراض مساهمة مخرجاتها الفقهية والشرعية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي، **وذلك ضمن العناصر التالية:**

– **الفرع الأول:** التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث التأسيس والأهداف والهيكل التنظيمي.

– **الفرع الثاني:** مساهمات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مخرجات الفقه الإسلامي ومعالجة المستجدات.

– **الفرع الثالث:** دور هينة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الاسلامى ومنظومته المؤسسية.

الفرع الأول: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث التأسيس والأهداف والهيكل التنظيمي

يمكن التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ضمن العناصر التالية:

– تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

– أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

– الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أولا: تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي منظمة دولية غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست الهيئة بتاريخ 26 فيفري سنة 1991 بالجزائر بموجب اتفاق من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية، ويقع مقرها الرئيسي بمملكة البحرين، من بين أهم إصداراتها نجد المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة وأخلاقيات العمل للمؤسسات المالية الإسلامية.[1]

ثانيا: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

يمكن إبراز أهم أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ضمن النقاط التالية: [2]

1- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات الدولية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

2- نشر فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

3- إعداد وإصدار معايير شرعية ومتطلبات شرعية لصيغ الاستثمار والتمويل والتأمين وتفسير هذه المعايير والمتطلبات الشرعية.

4- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

5- الارتقاء بجودة ممارسات المراجعة والحوكمة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية

6- الارتقاء بالممارسات الأخلاقية المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية

---

[1] الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، الرياض، 2014، ص 170

[2] - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية، المنامة البحرين 2015، ص 24/23.

- موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، www.aaoifi.com، تاريخ الإطلاع: 2018/11/17.

7– التوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية.

8– السعي لاستخدام وتطبيق المعايير والبيانات والإرشادات التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها مما يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

9– تقديم البرامج التعليمية والتدريبية، بما في ذلك برامج التطوير المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية والمجالات الأخرى المرتبطة بها وذلك من أجل زيادة المعرفة بالصيرفة والتمويل الإسلامي وتشجيع مزيد من التخصص فيهما .

ثالثا– الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

يتكون الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من الهيئات الفرعية التالية:

1– الأمانة العامة:

تتكون الأمانة العامة من:[1] الأمين العام والجهاز الفني والإداري، والأمين العام هو المدير التنفيذي للهيئة ويقوم بعدة مهام نذكر منها: الإشراف على الدراسات والإجراءات الخاصة بإعداد المعايير والإرشادات والبيانات التي تصدرها الهيئة.

2– مجلس الأمناء:

يتكون مجلس الأمانة من 10 أعضاء، ويختص المجلس بتعيين أعضاء مجالس الهيئة الفنية وتعيين الأمين العام للهيئة وتوفير التمويل للهيئة واستثمار أموالها واعتماد الموازنة السنوية، وغيرها من المهام[2].

3– اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية من 6 أعضاء، ومن مهامها: اعتماد لائحة التوظيف واللائحة المالية ومناقشة الموازنة السنوية والقوائم المالية[3].

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص27
[2] موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع 2018/11/17
[3] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص28

4- الجمعية العمومية:

تمثل الجمعية العمومية السلطة العليا في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتتكون من المؤسسات الأعضاء في الهيئة، ومن أبرز مهام الجمعية العمومية: اعتماد تعديل النظام الأساسي للهيئة وتعيين أعضاء مجلس الأمانة والموافقة على طلبات الانضمام لعضوية الهيئة، وغيرها. [1]

5- المجلس الشرعي:

يتكون المجلس الشرعي من:[2] 20 عضوا من الفقهاء الذين يمثلون هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن مهام المجلس الشرعي نذكر: السعي لإيجاد المزيد من الصيغ الشرعية في مجالات التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية، التأكد من مراعاة المعايير الصادرة من قبل الهيئة لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

6- مجلس معايير المحاسبة والمراجعة:

يتكون مجلس المعايير المحاسبية والمراجعة من [3]: 20 عضوا بالإضافة للأمين العام للهيئة ويمثل الأعضاء جهات رقابية وإشرافية من مؤسسات مالية إسلامية و هيئات الرقابة الشرعية وغيرها، ومن مهام المجلس نذكر: إعداد واعتماد وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل للمؤسسات المالية الإسلامية.

وفي الأخير يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الشكل التالي:

[1] موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع 2018/11/17
[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص 29
[3] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، النص الكامل، المنامة البحرين، 2007، ص: س

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

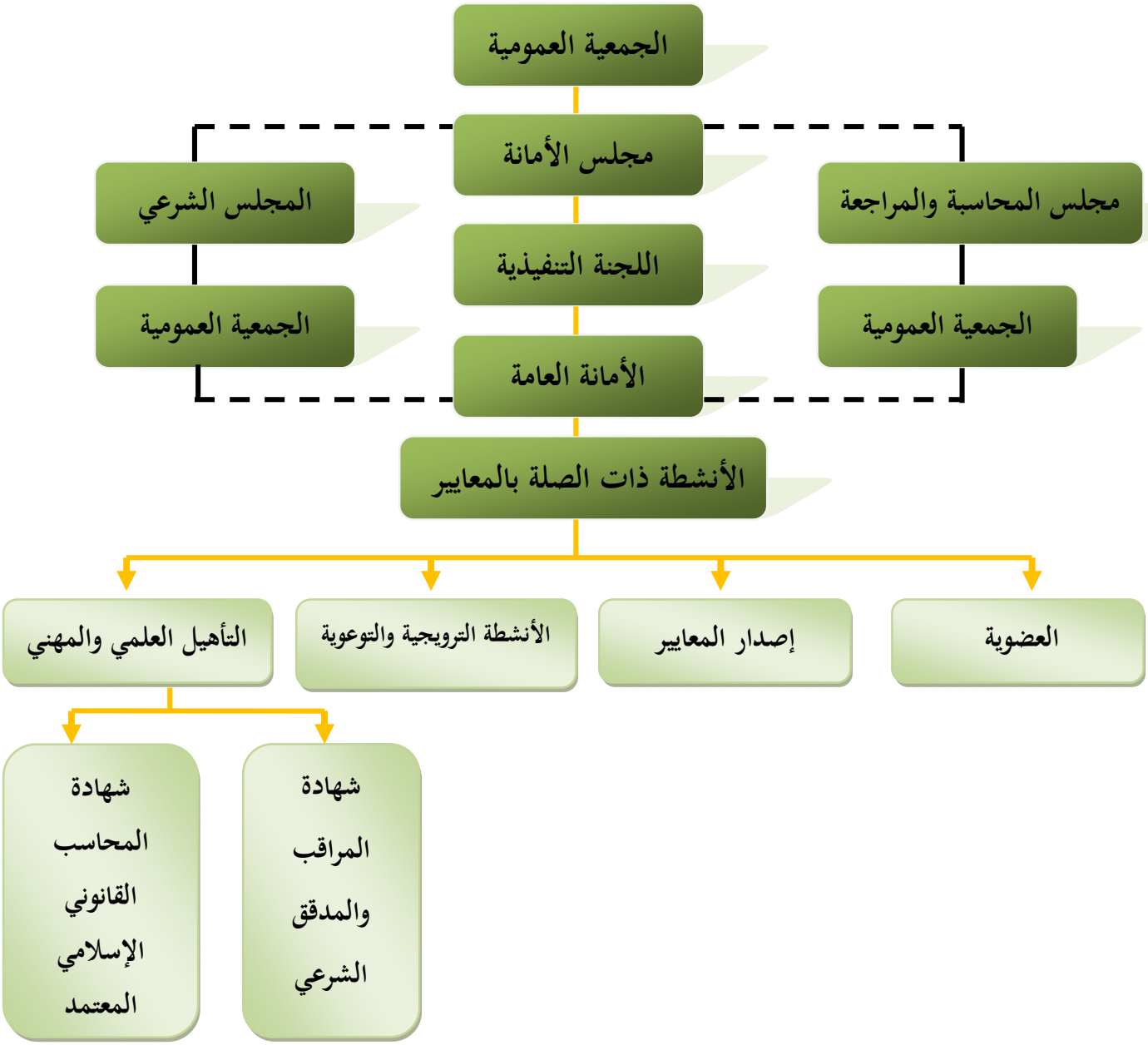

المصدر: موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، www.aaoifi.com، تاريخ الإطلاع: 2018/11/16

الفرع الثاني: مساهمات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مخرجات الفقه الإسلامي ومعالجة المستجدات

من خلال استعراض أهم المنشورات والأنشطة الداعمة والمساهمات ذات الصلة بتطور بمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية ضمن العناصر التالية:

أولا: أهم منشورات وإصدارات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مخرجات الفقه الإسلامي ذات الصلة بمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية:

ساهمت الهيئة بإصدار مجموعة هامة من المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير المراجعة والحوكمة وأخلاقيات المهنة اللازمة لترشيد مسيرة عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وقد بلغت 98 معيار موزعة كما يلي:

1- المعايير الشرعية: بلغ عددها 58 معيارا إلى غاية نوفمبر 2017، وتعالج المعايير الشرعية الجوانب الشرعية والفقهية التفصيلية لمختلف عقود ومنتجات وصيغ الصناعة المالية الإسلامية بجميع مكونات هذه الصناعة، من مصارف إسلامية و تأمين تكافلي وأسواق مالية إسلامية ومنتجات تمويلية واستثمارية.[1]

2- المعايير المحاسبية: بلغ عددها 26 معيارا محاسبيا، وتقدم هذه المعايير دليلا إرشاديا لعرض القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعالجات المحاسبية لمجموعة من العقود والمنتجات المالية الإسلامية.[2]

3- معايير المراجعة: بلغ عددها 5 معايير، تناولت هذه المعايير عمليات المراجعة الخارجية للمؤسسات المالية الإسلامية.

4- معايير الحوكمة: بلغ عددها 7 معايير، تناولت هذه المعايير الحوكمة الشرعية وعمليات الرقابة الشرعية وإطارها لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص 10

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، النص الكامل، المنامة البحرين، 2015

5- معايير الأخلاقيات: أصدرت الهيئة ميثاقين لأخلاقيات عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وتتمثل في ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.[1]

وقد ساهمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال إعداد وإصدار ومراجعة المعايير الشرعية والمحاسبية، ومعايير الحوكمة والمراجعة والأخلاقيات، في لإعمال مخرجات الفقه الإسلامي ومستجداته في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي، وتنظيم وضبط عمل مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، ومعالجة الجوانب الشرعية والفقهية لمختلف الصيغ التمويلية والاستثمارية، و العقود والمنتجات الإسلامية.

ثانيا: مساهمة الهيئة في تأهيل الموارد البشرية المتخصصة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تقديم عدة برامج تدريبية وشهادات مهنية وتقنية نذكر منها:

1- شهادة المراقب والمدقق الشرعي Certified Sharia Adviser and Auditor

يهدف برنامج الشهادة إلى تعزيز وتطوير المهارات والمعارف المهنية، والتقنية والشرعية لدى المهتمين في مجالي الاستشارات الشرعية، والتدقيق الشرعي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

و تقوم الهيئة حاليا بتطوير وإعادة صياغة هذا البرنامج ليشمل:

أ- المستشار الشرعي المعتمد

ب- المدقق الشرعي المعتمد

2- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد Certified Islamic Professional Accountant

يحصل المتقدمون لهذه الشهادة على تكوين متخصص في جميع الجوانب التقنية، والشرعية لمحاسبة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

[1] موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع: 2018/11/18

محتوى البرنامج التكويني لشهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد: يحيط البرنامج بجميع الجوانب التطبيقية، والتقنية المحاسبية، والشرعية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويمكننا إبرازها في ما يلي:[1]

أ- الإلمام بأهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومفاهيمها.

ب- معرفة القواعد والمعالجات المحاسبية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

ج- اكتساب المعارف المتعلقة بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف، والمؤسسات المالية الإسلامية.

د- التعرض للتطبيقات الشريعة في المنتجات، والخدمات المصرفية والمالية الإسلامية الدولية.

هـ- الإحاطة بهياكل الضوابط والمتابعة الشرعية الفعالة في المصارف، والمؤسسات المالية الإسلامية الدولية.

ثالثا: مساهمة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم وتحفيز تطور الصناعة المالية الإسلامية

ساهمت الهيئة من خلال:

1- الدراسات الأبحاث المتخصصة في فروع المالية الإسلامية ذات العلاقة بالمعايير الشرعية والمحاسبية

2- المراجعات الدورية المرحلية للمعايير وما يرتبط بها من ندوات ودورات لتحبين تل المعايير لمواكبة المستجدات

3- المؤتمرات والفعاليات الدولية المتعلقة بجميع الجوانب الاقتصادية والشرعية والتطبيقية للصناعة المالية الإسلامية.

الفرع الثالث: دور هينة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الاسلامى ومنظومته المؤسسية

من خلال استعراض مساهمة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحث التحليلي والتطبيقي لقضايا الاقتصاد الإسلامي المتعددة:

[1] موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع: 2018/11/18

أولا: البحث التحليلي لقضايا الاقتصاد الاسلامى المتعددة

ساهمت المخرجات الفقهية والشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تطور الدراسات والأبحاث في الاقتصاد الإسلامي، والتي شكلت المصدر الأساسي للتحليل الاقتصادي الإسلامي في منظومته المؤسسية والإجرائية ومنها:

1- البحث التحليلي المتعلق بمؤسسات الصيرفة الإسلامية، الذي يتناول جوانبها التنظيمية والإدارية، وجوانبها النقدية والمالية، وجوانبها المحاسبية، وجوانب الضبط والحوكمة.

2- البحث التحليلي المتعلق بمؤسسات التأمين التكافلي، ومؤسسات إعادة التكافل، وما يرتبط بها من علاقات وصناديق تكافل و صناديق إعادة تكافل، وتحليل القضايا الإدارية والتنظيمية التكافلية، والقضايا المالية والنقدية في مؤسسات التأمين التكافلي، بالإضافة إلى القضايا المحاسبية.

3- البحث التحليلي المتعلق بمؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف، وجوانبه التنظيمية والإدارية، وجوانبه النقدية والمالية والمحاسبية.

4- البحث التحليلي المتعلق بصناديق الاستثمار الإسلامية، وصكوك الاستثمار الإسلامية المختلفة، وأنواعها (صكوك ملكية منافع، صكوك السلم، صكوك الاستصناع، صكوك المرابحة، صكوك المشاركة صكوك المزارعة وصكوك المساقاة وصكوك المغارسة) وضوابطها، وما يرتبط بها من أسواق مالية إسلامية، التي تجسد مبادئ الاستثمار الإسلامي.

5- البحث التحليلي المتعلق بصيغ التمويل وأساليب الاستثمار القائمة على المشاركات المتنوعة، من مضاربة ومرابحة وسلم واستصناع وإجارة ومشاركة ومزارعة ومغارسة ومساقاة.

6- البحث التحليلي المتعلق بإعداد التقارير المالية والمحاسبية، في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتقارير المالية الموافقة للشريعة.[1]

[1] Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, IFRS and the Shariah Based Reporting, a Conceptual Study, manama kingdom of bahrain, first edition, 2018

ثانيا: البحث التطبيقي في الاقتصاد الإسلامي الذي يرافق إقامة مؤسسات الاقتصاد الاسلامى ويتابع تفاعلاتها التطبيقية في البلدان الإسلامية والعالم.

ساهمت مخرجات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالفقه الإسلامي والاقتصاد الإسلامي في تطوير الدراسات التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي ومنها:

1- الدراسة المتعلقة بعلاقة البنك المركزي مع منظومة المصارف الإسلامية، وأشكال الرقابة والإشراف والمراجعة في ظل تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية، ومعايير المراجعة، ومعايير الحوكمة والأخلاقيات.

2- الدراسات التطبيقية المتعلقة بالسياسة النقدية التي تقوم على المشاركة كبديل لنظام الفوائد الربوية والبدائل المتاحة.

3- الدراسات التطبيقية لتنظيم العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

4- الدراسات التطبيقية المتعلقة بإقامة صناديق الاستثمار الإسلامية، ومتابعة أنشطتها.

5- الدراسات التطبيقية المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية العادية والسيادية، وتقييم استثماراتها وتصنيف أسواقها.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت دور الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي بمخرجات الفقه الإسلامي، يمكن صياغة مجموعة من النتائج والمقترحات وذلك ضمن العناصر الآتية:

أولا: النتائج:

1- مساهمة الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في تطور الاجتهادات الفقهية المرتبطة بالمستجدات الاقتصادية والمالية في مجالاتها المتخصصة (المحاسبة، والمراجعة، والرقابة، والتصنيف الدولي، والتحكيم).

2- مساهمة الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في تطور الأبحاث التحليلية، والدراسات التطبيقية، في الاقتصاد الإسلامي، التي تستخدم المخرجات المتخصصة لتلك الهيئات في البحث العلمي في موضوعات الاقتصاد الإسلامي.

3- تطور دور الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في التأسيس، والمرافقة، والتوجيه، المصاحبة لنمو حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية، وانتشارها الجغرافي.

4- التطور الكبير لدور هيئة المحاسبة والمراجعة في تصميم المعايير الشرعية، ومعايير المحاسبة والمراجعة، ومعايير الحوكمة وأخلاقيات العمل، لترشيد مسيرة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية وما رافقها من تطور للدراسات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي النقدية، والمحاسبية، والإدارية، والرقابية.

ثانيا: المقترحات:

1- تطوير آلية مؤسسية للتنسيق بين الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.

2- تحقيق التكامل بين مخرجاتها الفقهية، وتصاميمها الفنية للصيغ والأساليب، والمؤسسات المالية الإسلامية في ما يتعلق بالمعايير التوجيهية والمبادئ الإرشادية.

3- تطوير علاقات الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية بمراكز الأبحاث، ومؤسسات التعليم العالي في اقتصاديات البلدان الإسلامية.

ثالثا: أفاق الدراسة

من خلال دراسة الموضوع السابق يمكن اقتراح الموضوعات البحثية التالية:

1- دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية في إعمال مخرجات الفقه ومستجداته في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

2- دور السوق المالية الإسلامية الدولية في إعمال مخرجات الفقه ومستجداته في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب والأبحاث

1- صالحي صالح، **أساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري**، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018.

2- الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، **النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات**، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، الرياض، 2014.

3- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، النص الكامل للمعايير الشرعية، المنامة، البحرين، 2017.

4- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**، النص الكامل، المنامة البحرين، 2007.

5- مشعل عبد الباري، **دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم الصيرفة الإسلامية**، مداخلة مقدمة في مؤتمر الخدمات المالية الإسلامي الثاني، 28/27 أفريل 2010، طرابلس، ليبيا.

6- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, IFRS and the Shariah Based Reporting, a Conceptual Study, manama kingdom of bahrain, first edition, 2018.

ثانيا: المواقع

7- موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، www.aaoifi.com.

8- موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، www.ifsb.org.

9- موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، www.cibafi.org.

10- موقع الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، www.iirating.com.

11- موقع المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة، www.iilm.com.

12- موقع السوق المالية الإسلامية الدولية، www.iifm.net.

13- موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي، www.iifa-aifi.org.

14- موقع المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، www.iicra.com.

ثالثا: التقارير والقوانين

15- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، **القانون النموذجي للعمل المصرفي الإسلامي**.

16- IIFM, International Islamic Financial Mareket, Sukuk Report, A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market, April 2018.

17-IFSB, Islamic Financial Services Industry, Stability Report, 2018.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: نموذج تصنيف بنك البركة الجزائري

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
Islamic International Rating Agency

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تمنح تصنيف المضارب لبنك البركة الجزائري

المنامة، 12 نوفمبر، 2018- منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) تصنيفا لبنك البركة الجزائري على النطاق الدولي بدرجة BBB- / A3 للعملة الأجنبية ودرجة BBB / A2 للعملة المحلية وعلى النطاق المحلي بدرجة A+/A1 مع نظرة مستقبلية "مستقرة" لكلا التصنيفين الممنوحين.

ويُذكر أن بنك البركة الجزائري هوأحد المؤسّستين البنكيتين العاملتين وفقاً لمبادئ التمويل التشاركي في الجزائر. ويعتبر البنك ثالث أكبر بنك ضمن القطاع المصرفي الخاص. ويدير البنك حالياً عملياته من خلال شبكة مكونة من 30 فرع موزعة في أنحاء 26 ولاية بالجزائر.

وقد أخذت التصنيفات الائتمانية بعين الاعتبارملكيّة كلّ من مجموعة البركة المصرفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذين يمتلكان 55.9 ٪ و44.1 ٪ من حصة البنك، على التوالي. مجموعة البركة المصرفية هي مجموعة مصرفية إسلامية بارزة مقرّها مملكة البحرين، وتدير وحدات مصرفية تابعة في 16 دولة، منتشرة بشكل رئيسي في جميع أنحاء الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وتركيا وباكستان ولديها مكتب تمثيلي في الشرق الأقصى. أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيعدّ مؤسّسة مصرفية حكومية كبيرة الحجم في الجزائر، ويشارك بشكل رئيسي في تطوير قطاع الزراعة في البلاد وتعزيز التنمية الريفية. ومن الجدير بالذكر بأنّ كلتا المؤسّستين حافظتا على ربحيّتهما على مرّ السنين.

من ناحية أخرى، تعكس هذه التصنيفات استراتيجية البنك المحافظة في توزيع الأصول مع وجود احتياطي كبير من السيولة (خاصة لدى بنك الجزائر). علاوة على ذلك، فإنّ المخاوف على جودة الأصول ضئيلة جداً، نظراً لتدنّي مستوى التمويلات المتعثّرة. وقد لاحظت الوكالة حدوث انخفاض مطرد في مؤشّرات كفاية رأس المال في البنك، نظراً لنموّ قاعدة الأصول بالإضافة إلى تدنّي الأرباح المبقاة. ونتيجة لذلك فإنّ البنك قد يحتاج لضخّ رأس مال للحفاظ على استمرارية نموّه كما في السابق حيث أنّ الرفع المالي للبنك يتجاوز نظيره في البنوك الأخرى فضلا عن أنّ معدّل توزيع الأرباح لم يشهد تغيّراً ملحوظاً.

وقد حافظ البنك على ربحيّته بشكل جيّد مقارنة بأقرانه من البنوك التي تمتلك قاعدة نفقات أعلى، الأمر الذي يمكن أن يُعزى إلى حدّ كبير إلى حجم شبكة فروع البنك، التي هي أصغر من البنوك المقارنة من حيث الحجم في الدولة. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ نسبة كبيرة من فائض سيولة المصرف يتمّ الاحتفاظ بها في شكل توظيفات غير مربحة بالبنك المركزي الجزائري نظراً لقلّة مجالات الاستثمار التي تتوافق مع مبادئ التمويل التشاركي، مما يقلّل من فرص ربحيّة البنك.

تمّ تقييم درجة المضارب لبنك البركة الجزائرفي نطاق "66-70"، مما يعكس كفاية معايير المضارب في توضيح وحماية حقوق مختلف أصحاب المصلحة بشكل ملائم. ودرجة المضارب هي مجموع الدرجات الممنوحة لأقسامها الفرعية الثلاثة، وهي حوكمة الشركات، الحوكمة الشرعية وجودة إدارة الأصول، حيث يعكس المجموع دور إدارة المؤسسة كمضارب، وفاعلية ممارسات الحوكمة التي يعتمدها البنك وامتثالها لمبادئ الشريعة.

وقد انعكس التطوّر العام في إدارة حوكمة الشركات في الجزائر مؤخراًعلى إعادة الهيكلة التنظيميّة بالبنك ودعم الموظفين، ممّا عزّز أطر الحوكمة المؤسّسية بشكل ملحوظ. كما أدى تحديث تقنية المعلومات المتّبعة داخل البنك إلى تدعيم إدارة المخاطر ومهام الضبط والرقابة مع الحفاظ على الموارد البشرية المحدودة. ولا زال البنك محافظاً على قوة التزامه بمبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات (CSR). ولكن لوحظ وجود نقاط ضعف في الشفافيّة وإدارة المخاطر التشغيلية والحاجة إلى تعزيز الاستقلاليّة على مستوى مجلس الادارة. وعلاوة على ذلك، فإنّ تخصيص مهام الرقابة الرئيسيّة مثل الحوكمة والترشيح والمزايا إلى لجان متخصصة تابعة لمجلس الإدارة سيُنظر إليه بصورة إيجابية.

ويتميز الهيكل التنظيمي الجديد للبنك باستقلال مهام التدقيق والامتثال الشرعي، التي تعتبر مسؤولة عن الامتثال لمبادئ الشريعة والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. ويتم دعم هذه المهمة من قبل مدقّقين شرعيين ذوي تأهيل عال، معتمدين من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ومع ذلك، يمكن زيادة تعزيز الرقابة عبر زيادة تواتر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف يرجى التواصل من خلال البريد الالكتروني iira@iirating.com.

سبين سليم
الرئيس التنفيذي

الملحق رقم 02: نموذج تصنيف شركة التأمين الإسلامية في الأردن

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
Islamic International Rating Agency

IIRA Reaffirms Ratings of The Islamic Insurance Company, Jordan

Manama, December 31, 2017 – Islamic International Rating Agency (IIRA) has reaffirmed the Takaful Financial Strength (TFS) rating of The Islamic Insurance Company PLC ('TIIC' or 'the company'), Jordan, at 'A' (Single A). Outlook on the assigned rating is 'Stable'.

TIIC is the first and one of only two takaful operators in the Hashemite Kingdom of Jordan ('Jordan' or 'the country'). With gradual growth in its business, TIIC has established a niche for itself in the takaful segment and is the 7th largest insurance company commanding a market share of 3.95%. Major shareholding (41.42%) of the company is held by Jordan Islamic Bank (JIB), which is the oldest and the largest Islamic bank operating in Jordan. As JIB is owned to the extent of 66% by the Al Baraka Banking Group ('ABG'), TIIC is also associated with ABG, given an indirect ownership of 27.3%.

Akin to the business mix of the industry, contributions from the Motor segment represent the largest share of gross contributions albeit unlike industry norms, the company's business mix constitutes a higher proportion of Family Takaful (life) business. Accordingly, our weighted average risk score for the company's business profile is superior to the industry by about 10%. The company's risk profile also compares favorably to industry and peer average when viewed from the perspective of liquidity, capitalization, exposure to credit risk and underwriting performance. The rating is further supported by the limited risk retention on own account and a financially sound reinsurance panel with all counterparties featuring investment grade ratings.

The rating assigned to TIIC is constrained on account of our sovereign & industry risk threshold. Even though the Jordanian insurance industry has showcased reasonable growth, amidst a slowdown in economic growth, the insurance penetration in the economy remains considerably low. Accordingly the size of the industry remains small limiting effective diversification of risk.

The fiduciary score has been reassessed in the range of '71-75', reflecting adequate fiduciary standards. The fiduciary score is an aggregation of scores assigned to its two sub-sections i.e. Asset Manager Quality and Shari'a Governance. Since our prior review, we have noted improvement in transparency, as Corporate & Shari'a Governance disclosures available in the financial statements have been enhanced.

For further information on this rating announcement, please email to iira@iirating.com.

The information contained herein is obtained by IIRA from sources believed to be accurate and reliable. IIRA does not audit or verify the truth or accuracy of any such information. As a result, the information herein is provided "as is" without any representation or warranty of any kind. IIRA, the analysts involved in the rating process and members of its rating committee do not have any conflict of interest relating to the rating(s) / score(s) mentioned. Rating is an opinion and not a warranty of a rated entity's current or future ability to meet contractual obligations, nor it is a recommendation to buy, sell or hold any security.

الملحق رقم 03: إصدارات صكوك المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة خلال الفترة 2013-2018